مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٦ ع١، ص ص: ١٠٧-١١٣ (٢٠١٣م/١٤٣٤هـ)
DOI: 10.4197 / Islec. 26-1.4

تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي

لعبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

تعليق: شوقي أحمد دنيا
أستاذ الاقتصاد الإسلامي- كلية التجارة
جامعة الأزهر – القاهرة – جمهورية مصر العربية

حقا يعاني البحث في الاقتصاد الإسلامي من العديد من المشكلات وأوجه القصور للدرجة التي تصل عند الكثير من المهتمين إلى القول بوجود أزمة معرفية في الاقتصاد الإسلامي.

ومن ثم فلم يكن مستعجبًا أن تخصص مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي "عددًا لتناول تلك الأزمة من زواياها المختلفة"، وقد وفقت إدارة المجلة في جعلها زاوية المنهجية من بين تلك الزوايا التي يعاني منها البحث، والتي تستحق أن تنال نظر الباحثين .

وقد سعدت برغبة إدارة المجلة في تعقيبي على البحث القيم لأخي الدكتور عبدالرحيم الساعاتي، عن "تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي" الذي وفق في تناوله لهذا البعد الحيوي، مشخصًا محللاً مقدمًا ما يراه للخروج من هذه الأزمة.

وتعقيبي يدور على ثلاثة محاور:

أولاً: عرض إجمالي لأساسيات البحث

لخص الكاتب بحثه في ذهابه إلى أن الكُتاب في الاقتصاد الإسلامي انتقدوا القيم العلمية للاقتصاد التقليدي لتناقضها مع النظرة الكونية للإسلام، وأنهم مع هذا الانتقاد فشلوا في المجيء ببديل عنها في بحوثهم ودراساتهم، مما اضطرهم إلى الانطلاق منها، وإن لم يصرحوا بذلك أو حتى يشعروا به، الأمر الذي أوقعهم في عدم توافق منطقي في منهجية تنظيرهم للسلوك الاقتصادي الإسلامي. ودعا الكاتب إلى ضرورة إحداث ثورة علمية في الاقتصاد الإسلامي تضعه على المسار الصحيح.

وفي مقدمة بحثه تناول الكاتب مسألتين: مفهوم المنهجية والمعتقدات العلمانية، أو ما بات يعرف بالدِّين الاقتصادي أو الدِّين العلماني، حيث حلت الاعتقادات في العلوم المختلفة محل العقائد الدينية، ومن ثم فقد استغنت هذه العلوم بهذه القناعات عن تلك القناعات التي كان يقدمها الدِّين، حتى إن بعض الاقتصاديين الغربيين ذهب إلى أن الفكر الاقتصادي بات معياريًا أكثر منه موضوعيًا، ومناط الاستعجاب في ذلك ما هنالك من تناقض بين هذا الواقع وبين ما يتردد كثيرًا من أن علم الاقتصاد علم وضعي بعيد عن القيم، مهمته البحث فيما هو كائن وليس البحث فيما ينبغي أن يكون.

بعد ذلك أشار الكاتب إلى أن تلك القناعات والمعتقدات العلمية تصطدم بمبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي، وقد ذكر العديد من تلك القناعات والمعتقدات، منها القول بوجود قوانين تحكم الظواهر الاقتصادية، وأن الإنسان يستطيع التعرف على هذه القوانين، ومن ثم فهو في غنى عن أي معونة خارجية ومنها أن الحرية المطلقة حق طبيعي للأفراد لا يمكن التعدي عليها. ومنها الإيمان المطلق بالمصلحة الخاصة، والإيغال في النزعة الفردية، وبالتوافق التلقائي بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وكل ذلك معارض لما يراه الإسلام.

أخذ الكاتب بعد ذلك يشخص ويحلل منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، مشيرًا إلى أن هناك نوعين من المنهجية يستخدمان في البحوث الإقتصادية الإسلامية.

أ- المنهجية الاقتصادية

تقوم البحوث المرتكزة على تلك المنهجية على أن علم الاقتصاد الإسلامي لا يختلف من حيث التعريف والموضوع والمنهج عن علم الاقتصاد الوضعي، ويترتب على ذلك ضرورة إدخال البعد المذهبي والبعد النظامي والبعد التحليلي في الدراسة، يضاف إلى ذلك ضرورة إدخال المقولات المعيارية ضمن المقولات الاقتصادية، وعدم الاقتصار على المقولات الوضعية، حيث إن الفكر الاقتصادي التقليدي نفسه قد خرج عن ذلك التقليد الكلاسيكي، وفي ثنايا تناوله لهذه القضية تطرق بقدر كبير نسبيًا من التوسع إلى مسألة وجود الكثير من كتاب الاقتصاد الإسلامي ممن لا يرى في الاقتصاد الإسلامي علمًا، وإنما هو مجرد مذهب ونظام.

وبعد أن عرض الكاتب لهذه المنهجية بهذا الشكل المقتضب قدم تقييمًا لها، وقد حمل بشدة على الاقتصاديين المسلمين، حيث رفضوا القيم العلمية لعلم الاقتصاد، لكنهم لم يستطيعوا تقديم البديل، وسارت المعرفة الاقتصادية الإسلامية على المنهجية التقليدية التي تتعارض فرضياتها ومبادئها مع المفاهيم الإسلامية . الأمر الذي أوقع المعرفة الاقتصادية الإسلامية في تناقض منطقي ولد عوارًا وخللاً فيها، جعلها لا تحوز القبول في المحافل العلمية.

ب- المنهجية الفقهية

من المعروف أن الكتابة في الاقتصاد الإسلامي تنازعها طرفان: الاقتصاديون من ذوي الاهتمام بقضية الاقتصاد الإسلامي، والفقهاء الذين استهوتهم الموضوعات الاقتصادية، ولأن الخلفيات العلمية مختلفة فقد انعكس ذلك

على مرئياتهم حيال علم الاقتصاد الإسلامي، فبينما ذهب الاقتصاديون إلى أن علم الاقتصاد الإسلامي له ذاتيته المستقلة، ذهب الفقهاء إلى أن هذا العلم هو في الحقيقة فرع من علم الفقه، لدرجة أنهم يطلقون عليه فقه المعاملات المالية . وغاية ما يرونه حيال علاقة الاقتصاد بالفقه أنهما علمان مرتبطان ببعض أشد الارتباط، وأنهما متكاملان، وأن لكل منهما دوره أو له جانبًا من القضية عليه بحثه.

ويرى الكاتب أن هؤلاء استخدموا في بحوثهم المنهجية الفقهية، التي عانت بدورها من العديد من السلبيات، وبخاصة انشطارها إلى منهجية ردية ومنهجية مقاصدية، حيث يسلك البعض حيال المعاملات المالية المعاصرة في بحثها مسلك ردها إلى العقود والمعاملات المعروفة سلفًا، ومن ثم التوصل إلى حكمها الشرعي. وفي ذلك ما فيه من ملاحظات واعتراضات. والبعض الآخر يسلك مسلك المقاصد والقواعد الكبرى، وفي ضوء ذلك يحكم على المعاملة الجديدة. وهو مسلك بدوره عليه ملاحظات، ومعنى ذلك عجز وقصور هذه المنهجية. ويكفي أن ندرك أن المعاملة المالية الواحدة نالت الحلية عند البعض واكتسبت الحرمة عند البعض الآخر، وأنها عجزت عن الدراسة الاقتصادية الفنية لموضوع الدراسة.

الخلاصة: بعد أن استعرض الكاتب هذه المنهجيات وما يعتورها من قصور خلص إلى ضرورة وجود منهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي ترتكز على قيم علمية مبنية على القيم الإسلامية، وبذلك فقط يتخلص الاقتصاد الإسلامي من التبعية الفكرية للاقتصاد الوضعي، مؤكدًا على اعتداد المنهجية بالوحي والعقل والتجربة، كمصادر للمعرفة، ومن ثم يتيح التنظير ووضع السياسات بالطريقة السليمة التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع المسلم.

ثانيًا: ملاحظات حول البحث

إن البحث هو جهد طيب مشكور، وهو طيب في عرضه وتحليله واستخلاصاته. وشأن أي عمل بشري له وعليه. ومع الاعتراف بما في البحث من إيجابيات فإن عليه بعض المآخذ، والتي منها ما يلي:

١- هناك بعض الأخطاء اللغوية، وكذلك تكرار بعض الفقرات وغموض بعض الأفكار وتواضع جودة تسلسل بعضها، والعجلة في معالجة بعض المسائل المهمة، التي كانت تستحق المزيد من اهتمامات الباحث.

٢- ذهابه إلى التعميم وإطلاق الأحكام. وقد بدا ذلك عند تناوله لانتقاد الاقتصاديين المسلمين للقيم العلمية للاقتصاد التقليدي، وعند تناوله لمقدرتهم على التعرف على البديل، وفشلهم في ذلك. فهم انتقدوا، وهم فشلوا في التعرف على بديل لما انتقدوه. ما هكذا تكون الصياغات في البحوث العلمية، والأخ الساعاتي يعرف ذلك جيدًا، ويعرف أيضا أنه ليست كل القوانين العلمية منتقدة، بل فيها وفيها، ويعرف كذلك أن كل الاقتصاديين لم يكونوا كذلك، بل فيهم وفيهم.

٣- الأهم من ذلك أن من استشهد بهم من كتاب الاقتصاد الإسلامي هم، من جهة قلة قليلة جدًا، ومن جهة ثانية الكثير منهم لا يعدون عند الكثير من علماء الاقتصاد الإسلامي، ومن جهة ثالثة لم يأت لنا بنصوص ومقولات عندهم تدل بصراحة على انتقادهم من ناحية، وفشلهم في إيجاد البديل من ناحية أخرى. ولا أبالغ إن قلت إن الكثير ممن ذكرهم لم يتعرضوا لأصل المسألة موضوع البحث، اللهم إلا الدكتور محمد عمر شابرا والدكتور عبدالرحمن يسري. وهناك من تعرض بتوسع وتعمق لهذه القضية. ولم يعرض له الباحث، وأذكر منهم كاتب هذا التعليق، حيث ألف كتابًا كاملاً مستقلاً لتناول هذه القضية وغيرها من قضايا المنهجية في الاقتصاد الإسلامي، نشره مركز صالح كامل، جامعة الأزهر في سلسلة البحوث تحت عنوان "الاقتصاد الإسلامي – قضايا منهجية" سنة ١٩٩٩م ويبدو أن الكاتب لم يطلع عليه.

٤- كنت آمل أن لو تعمق الكاتب الكريم في تناول بعض المسائل، وبخاصة مسألتين:

أ- أسلوب وكيفية علاج الخلل المنهجي في البحث الاقتصادي الإسلامي، موضحا لنا رؤيته حيال الإجراءات العملية التي تضع البحث على المسار الصحيح، وبخاصة أن هذه المسألة هي لب البحث ومشكلته ومقصوده.

ب- التطور النوعي الذي وصل إلى حد الثورة العلمية في علم الاقتصاد التقليدي الذي حدث على يد العديد من الاقتصاديين في القرن الحالي، من موقف المنهجية القديمة من العديد والعديد من المبادئ والمعتقدات، والتي عاش علم الاقتصاد أسيرًا لها ردحًا طويلاً من الزمن، والآن أصبحت محل نقد عنيف ومناداة بقيم وقناعات علمية مغايرة.

لعل التوسع في ذلك يفلح في إقلاعنا عن التقليد شبه الأعمى لهذه المعتقدات العلمية التي أصبحت لدى أربابها مهترئة يجب الخروج عليها.

ومع هذا فإن هذه الورقة القيمة قد تسهم بفاعلية في لفت الأنظار إلى بعض مكامن الخطر ومواطن القصور التي يجب الالتفات إليها.

ثالثًا: بعض مرئيات حيال الأزمة المعرفية بالاقتصاد الإسلامي

١- يكاد يجمع كبار الاقتصاديين الإسلاميين على أن البحث في الاقتصاد الإسلامي يتعرض خلال هذه الفترة، ومنذ أمد ليس بالقصير لأزمة حادة تتعلق ببنيانه وهيكله ونوعيته، وهي بالتعبير الاقتصادي فترة ركود بعد فترة ازدهار، وقد عبر عن ذلك صراحة بعض الباحثين من خلال ندوات ومجلات[١].

(١) ومن ذلك ما قام به دكتور شوقي دنيا من خلال ورقته في ندوة للاقتصاد الإسلامي بعنوان الاقتصاد الإسلامي بين الإمكانات والتحديات، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، وما قدمه من مقال في مجلة الاقتصاد الإسلامي بعنوان "هل أفلت شمس البحث في الاقتصاد الإسلامي" العدد ٣٤٨ العام ٢٠١٠م.

٢- كذلك يكاد يجمع الجميع على تنوع وتعدد وجوه الأزمة وأسبابها وجوانبها، وأنها لا تقف فقط عند الأزمة المنهجية، بل تتعداها إلى عدم التنسيق، وغياب الحاضنة الأم، والرؤية الاستراتيجية، وانفصام البحث في التمويل والصيرفة عن البحث في الفروع العديدة الأخرى للاقتصاد الإسلامي، وعدم كفاية التمويل، وعدم وجود الكوادر الفنية الكافية، وعدم وجود دور إيجابي فعال للحكومات الإسلامية حيال هذه القضية، بل هي إما مناوئة أو على أحسن الفروض سلبية أو محايدة.

٣- بالتأكيد هناك معاناة قوية في المنهجية، وهناك إدراك لدى الجميع متزايد بأن المنهجية تعاني من التردد و الانقسام وعدم التوحد، وهناك شبه استقطاب حول المنهجية الشرعية والمنهجية الاقتصادية. وهذا خطأ منهجي في حد ذاته. يضاف إلى ذلك المسار الذي سارت فيه كلتا المنهجيتين شابه العديد من العيوب واعتراه الكثير من الخلل والعوار.

٤- الأمر سيطول بعض الشيء، ويحتاج بالفعل، كما قال الأخ الدكتور عبدالرحيم الساعاتي إلى ثورة تضعنا من جديد على المسار الصحيح.

والله من وراء القصد.